الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

24 **ربيع أول** 1436 –15 **يناير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

ندوة ل ٠ الإعلام ومعايير حقوق الإنسان" في المدينة المنورة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1013265

المدينة المنورة - سالم الأحمدي
يقيم فرع جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة اليوم الخميس ندوة بعنوان «الإعلام ومعايير حقوق الإنسان» وذلك بقر المكتبة العامة في حي البحر.
وذكرت المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شرف القرافي، أن محاور الندوة ستتركز على بناء ذهنية مشتركة لإعداد وصياغة الخبر الإعلامي وفق معايير حقوق الإنسان والمشارك الأستاذ الدكتور غازي المطيري أستاذ كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز لدارسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجامعة الإسلامية.
وذكرت أن الندوة ستركز على مفهوم السبق الصحافي ودور المتحدث الرسمي في بيان الحقائق والمشكلات التي تظهر في الإعلام نتيجة لعدم التنسيق الفعال والمشارك الدكتور صلاح الحربي مدير فرع وزارة الثقافة والإعلام بمنطقة المدينة، حيث سيتطرق إلى بيان الخطوات الواجب اتباعها في تناول القضايا والمشكلات الحقوقية المتعلقة بالوطن والمواطن والمشارك الدكتور محمد بن عبدالغني الحربي المشرف على المركز الإعلامي بجامعة طيبة.

ندوة حقوق الإنسان بطيبة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Culture/News_Detail.aspx?ArticleID=211891&CategoryID=7

المدينة المنورة: عبد العزيز الحربي
يقيم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة صباح اليوم ندوة بعنوان "الإعلام ومعايير حقوق الإنسان" من الساعة 9-12 صباحاً بمقر المكتبة العامة بحي البحر بالمدينة المنورة.
وأوضح المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي أن الندوة يشارك فيها كل من مدير فرع وزارة الثقافة والإعلام بالمدينة المنورة الدكتور صلاح الحربي، وأستاذ كرسي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجامعة الإسلامية الدكتور غازي المطيرين وعضو هيئة التدريس بجامعة طيبة والمشرف على المركز الإعلامي في الجامعة الدكتور محمد عبد الغني الحربي.
وأضافت أن الندوة تستهدف الإعلاميين والمتحدثين بأسماء الإدارات الحكومية، وستفتح النقاش في القضايا التي تخص الإعلام ومعايير حقوق الإنسان، والمعوقات التي تنشأ بسب ضعف التواصل بين الإعلاميين والمتحدثين الرسميين، مشيرة إلى أن الندوة ستتناول ورقة علمية تعرض بناء ذهنية مشتركة لإعداد وصياغة الخبر الإعلامي وفق معايير حقوق الإنسان، وأخرى تناقش مفهوم السبق الصحفي.

"حقوق الإنسان" تطالب بمُحاكمة مصوري ومتداولي مقطع قصاص البرماوية

المصدر: جريدة اخبار 24 الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/199430

حمّلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة، الجهات الأمنية مسؤولية انتشار مقطع فيديو يظهر إنفاذ حكم القتل تعزيرا أمس الأول بحق وافدة برماوية بسبب قتلها طفلة زوجها، مشددة على معاقبة مصور المقطع.

وأوضح عضو الجمعية الدكتور محمد السهلي لـ«مكة»، أنه كان الأولى بالجهات المنفذة للحكم بحق الجانية أن يكونوا أعدوا مسبقا قبل تنفيذ الحكم ما يضمن عدم تسريب مثل تلك المقاطع من خلال نشر المخبرين السريين بالموقع، مشددا على أهمية تتبع الجهات المسؤولة وذات العلاقة مصدر المقطع ومثوله للتحقيق وإنزال أقصى عقوبة بحقه، كون فعلته تندرج ضمن الجرائم الالكترونية.

وأردف بأن النظام يكفل لذوي الجانية حق رفع دعوى والمطالبة بمقاضاة كل من تسبب في إلحاق الأذى بهم عبر المقطع المصور سواء من صوره أو من عمدوا إلى نشره وتداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدا أن من نشروا الفيديو لا يقلون جنحة عن مصور مشهد إنفاذ حكم القتل التعزيري.

وتابع السهلي أن الأحداث التي صاحبت تنفيذ الحكم من تمدد القاتلة على الأرض وعلو صرخاتها، أمر طبيعي جاءت نتيجة رهبة الموقف، مشيرا إلى أن تنازل أهل الدم في مثل هذه الحالات غير مقبول لبشاعة قتل طفلتهم.

وكانت الجهات المسؤولة نفذت حكما بالقتل تعزيرا بوافدة برماوية أقدمت على قتل ابنة زوجها ذات السبعة أعوام بضربها بعصا حتى الموت.

المعتمرون ينطلقون من ساحة القصاص

قال تعالى «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب»، وكثير من الناطقين باللغة العربية، لا يفهمون تفسير الآية الكريمة ويجهلون الحكمة الربانية من وراء تنفيذ أحكام الشريعة، وبالتأكيد يصعب على الأعاجم فهم التفسير اللفظي للآية، والمقاصد السامية من تشريع الأحكام.

ويوم الثلاثاء الماضي (خلال موسم العمرة) أعاد تنفيذ القتل بحق برماوية عذبت ابنة زوجها ذات الأعوام السبعة والتي توفيت نتيجة التعذيب المتواصل لأيام عدة مطالب شعبية بتغيير موقع تنفيذ الأحكام في مكة المكرمة، في الساحة المجاورة لمسجد السيدة عائشة (رضي الله عنها)، فلا الموقع مهيأ كساحة صغيرة تتزاحم فيها حافلات الركاب الرسمية، ويقتتل عليها سائقو سيارات المكروباص، ومن بين هذا الصخب يصدم المعتمرون وخاصة الزوار الذين يأتون إلى السعودية للمرة الأولى، بتنفيذ حدود الله بحق المجرمين، وهو آخر ما كانوا يتوقعون حدوثه أمام أعينهم مباشرة، بعد شروعهم في الإحرام قاصدين بيت الله الحرام، فتتضارب مشاعرهم ما بين فرحة زيارة المدينة المقدسة، والحزن والأسى على حال المنفذة بحقهم الأحكام، ويعجزون عن تفسير تحديد هذا المكان بالذات لتنفيذ الحدود، ومنهم من تختلط عليه المشاعر حتى يبدأ رحلته الإيمانية في «خوف»، موقنا أن تنفيذ القصاص أمام زوار بيت الله، هو تحذير لهم ورسالة استنطقها تفكيره بأن العقوبات صارمة لكل من تسول له نفسه ويتبع خطوات الشيطان.

المشكلة أن المسجد المحدد للإحرام يغص بالمعتمرين على مدار الساعة، وحدائقه (السيئة) محطة استراحة لعوائلهم المرهقة، والأرصفة حوله تتوسد خطوات الأطفال يتقافزون فرحة بزيارة مكة المكرمة، وجوالاتهم الحديثة المزودة بالكاميرات الرقمية المتطورة، ترصد تنفيذ عقوبة أحد الجناة في الوقت غير المناسب والمكان غير المناسب والظروف غير المناسبة.

باختصار يرى المنتقدون لمكان ساحة القصاص، أن نرسل للعالم أجمع، رسالة تسامح ومحبة من أطهر بقاع الأرض، في خضم تلاطم أمواج العمليات الإرهابية التي شوهت صورة الإسلام والمسلمين، ولكن ربما يسبقها مقطع مصور لتنفيذ حكم ما كالقصاص من الجانية البرماوية، ويستخدم للإساءة والنيل من الإسلام، عندما يوضع في غير سياقة، وكأنهم يقولون هذا ما يحدث في مدينتهم المقدسة، وعلى بوابة رحلة الإيمان.

تكلفه بأعمال شاقة ودوام كامل وترفض زيادة راتبه

بين أنين الحاجة والإعاقة شركة غذائية تستغل معاقا في أبها

المصدر: جريدة المواطن الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
http://www.almowaten.net/?p=283839

المواطن- أحمد المسعود- أبها

استغلت شركة كبرى للمواد الغذائية في أبها، المواطن غرامة العمري، والذي تم تعيينه موظفا بقسم الفواكه والخضروات منذ 6 سنوات؛ لكونه من ذوي الاحتياجات الخاصة في ضبط دفاتر العمالة بها بوضع اسمه مقابل 4 موظفين سعوديين كنسبة سعودة بالشركة. وتكلفه الشركة بأعمال لا يقو عليها.

ولم تكتف الشركة بذلك، بل تستغل توظيفها لـ"العمري" في استقدام العديد من العمال الأجانب، ومع ذلك لا يتجاوز راتب "العمري" حاجز الـ 3700 ريال منذ تم تعيينه في الشركة قبل 6 سنوات، بالرغم من حاجته لمبلغ أكبر نظرا لحالته الصحية، حيث إنه يعاني من مشكلة صحية في الرأس وانحناء في العمود الفقري وضمور في العضلات .

وقال العمري لـ"المواطن" إنه خلال الأيام الماضية، وأثناء عمله على إحدى ماكينات فرم الفواكه، أصيب إصابة بالغة تسببت له في جروح عميقة سالت على إثرها دماؤه، مشيرا إلى أن حالته الصحية لا تسمح له بأداء المهام الموكلة إليه، لافتا إلى كونه من ذوي الاحتياجات الخاصة ما يعني أن الشركة وضعته في عمل لا يليق به ولا يقدر عليه، خاصة أنه يعاني من شلل نصفي، ورغم كل ذلك تجبره إدارة الشركة على الدوام الكامل لأكثر من 8 ساعات متتالية وهو ما يخالف توجيهات القيادة الرشيدة ووزارة العمل في إراحة المعاقين وتخصيص فترة دوام لا تتجاوز 6 ساعات يومياً .

وأضاف العمري: أنه حاول الشكوى إلي هيئة حقوق الإنسان في أبها ، إلا أنهم تهربوا منه، ولم يقدموا له شيئا لإنهاء معاناته وإنهاء استغلال الشركة له، لافتا إلى أن موظفي هيئة حقوق الإنسان تعللوا له بأن الشركات الخاصة لا تدخل ضمن نطاق أعمالهم ، ويختصر عملهم مع الجهات الحكومية فقط.

وأردف العمري أنه متزوج ويعول والدته المسنة، مؤكدا أن نصف راتبه يذهب لتسديد ديونه، موضحا أنه يدفع كل شهر 900 ريال لأحد البنوك بالإضافة إلي أيجار المنزل الذي تبلغ قيمته 1050 ريالا، رغم أن المنزل الذي يقيم به بنظام الإيجار يتكون من غرفتين بمنافعهما ومخصص جزءاً منه لوالدته ، ولا يتبقى من راتبه سوى 1200 ريال، مؤكدا أنه لا تكفي متطلبات الحياة الأسياسية ولا تسد رمق الأسرة، مشيرا إلى حاجته الماسة لسيارة يتنقل بها هو وأسرتهن موضحا أنه ذهب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم طلب على سيارة إلا أن الوزارة أفادته بأن طلبات السيارات المخصصة للمعاقين قد اوقفت .

وتابع العمري : " أنا على أتم استعداد لإجراء كافة الفحوصات الطبية التي تثبت حالته، وتؤكد أنه يعاني من آلام شديدة لكي تكون دليلاً قاطعاً للشركة الغذائية التي حرمتني من الترقية وعدم الزيادة في الراتب". وطالب العمري بزيادة راتبه بما يتلائم مع المدة التي قضاها في العمل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

497 أجنبياً في "سجون المباحث" واليمنيون والسوريون يتصدّرون الموقوفين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني
كشفت وزارة الداخلية السعودية في آخر تحديث أصدرته عبر نافذة تواصل أول من أمس أن عدد الموقوفين في سجون المباحث العامة من الأجانب بلغ 497 موقوفاً، يتصدرهم اليمنيون بواقع 174 موقوفاً. وأشارت إلى أن بعض الموقوفين صدرت في حقهم أحكام قضائية نهائية، بينما تخضع أحكام آخرين للاستئناف، فيما يشكل من خضعت أحكامهم للاستئناف النسبة الأكبر من الموقوفين. ووفقاً للإحصاء، فإن اليمنيين يتصدرون قائمة الموقوفين بواقع 174 موقوفاً، يخضع 52 منهم للاستئناف، فيما لا يزال 56 منهم رهن التحقيق. وصدرت أحكام نهائية بحق 30 منهم. وتنظر هيئة التحقيق والادعاء العام في أوراق 6 منهم.
وحل السوريون في المرتبة الثانية بواقع 100 موقوف، 9 منهم أحكامهم خاضعة للاستئناف، ويتم التحقيق مع 61 منهم، ويجري استكمال إجراءات 3 موقوفين منهم، تمهيداً لرفعها للادعاء العام، وينظر القضاء في أوراق 4 منهم. وجاء في المرتبة الثالثه حملة الجنسية الباكستانية بواقع 38 موقوفاً، 21 منهم قضاياهم منظوره لدى القضاء، فيما يخضع 17 منهم للتحقيق، وصدرت أحكام نهائية بحق خمسة منهم، ويجري استكمال إجراءات شخصين منهم تمهيداً لإحالتهما للادعاء.
ويبلغ عدد الموقوفين من الجنسية المصرية 29 موقوفاً، 16 منهم رهن التحقيق، وينظر القضاء قضية 4 أشخاص منهم. وصدرت أحكام نهائية بحق 3 مدانين، ويجري استكمال أوراق 4 منهم تمهيداً لرفعها للادعاء العام.
ويبلغ عدد المعتقلين من الجنسية الفلسطينية 16 شخصاً، يخضع 6 منهم للتحقيق، بينما ينظر القضاء أوراق 4 آخرين. وبلغ مجموع المعتقلين من الجنسية السودانية 14 موقوفاً، يخضع 8 منهم للتحقيق، فيما استأنف 4 منهم الأحكام الصادرة بحقهم.

أمير "جازان" يوجه بدرس حاجة ثلاث يتيمات متزوجات لـ"سكن"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أبدى أمير منطقة جازان محمد بن ناصر بن عبدالعزيز اهتمامه وتفاعله الإنساني مع وضع ثلاث فتيات يتيمات تم تزويجهن أخيراً لشباب أيتام لهم المعاناة نفسها، من قلة الدخل وضيق ذات اليد، بعد أن ظهرت احتياج هذه الأسر الناشئة لتوفير مساكن لمساعدتها على بدء حياة زوجية سعيدة.
وأوضح المتحدث الرسمي للإمارة الوكيل المساعد للتطوير والتقنية علي زعله أمس، أن أمير المنطقة اطلع على التقرير المرفوع بهذا الخصوص من رئيسة جمعية الملك فهد الخيرية النسائية، وأصدر توجيهاته العاجلة للمتخصصين بجمعية

الأمير محمد بن ناصر للإسكان الخيري بسرعة درس هذه الحالات، وبحث إمكانية تأمين وحدات سكنية مناسبة تقديراً لظروفهم الاجتماعية.

• جمعية المعوقين": مشاريع جديدة بـ55 مليون ريال

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز أن الجمعية خصصت نحو 55 مليون ريال في موازنة العام المالي الحالي لأعمال الإنشاءات لمراكزها الجديدة ومشاريعها الاستثمارية الخيرية، التي تشمل جازان والرياض والجوف والرس ومكة المكرمة والمدينة المنورة.
وأضاف: «تم إقرار توصية اللجنة التنفيذية باعتماد مخصصات موازنة التشغيل للمراكز القائمة، والتي بلغت أكثر من 120 مليون ريال، وبالتالي تصل أرقام الموازنة الإجمالية للجمعية لنحو 175 مليون ريال، كما وافق المجلس على السلم الوظيفي وسلم الرواتب الجديد الذي أعاد تقويم القوى البشرية المتخصصة في مراكز الجمعية». وأوضح أن العام الحالي يشهد تنظيم الدورة الـ18 من مسابقة الأمير سلطان بن سلمان لحفظ القرآن الكريم للأطفال المعوقين، والدورة الثامنة لجائزة الجمعية، وانطلاقة المرحلة الثانية من برنامج «الله يعطيك خيرها» التوعوي، مشيداً بالجهد المميز الذي يبذله أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان في ترسيخ نجاحات الجمعية وتطوير أدائها.
وناقش مجلس الجمعية تقريراً عن أداء الأمانة العامة ومراكز الجمعية، واطلع على توثيق للأداء خلال العام الماضي، إذ أشار التقرير السنوي لها إلى تزايد ملحوظ في أعداد الأطفال المستفيدين من برنامج الدمج في مدارس التعليم العام بعد اكتمال برامج تأهيلهم في مراكز الجمعية، وكذلك تحقيق أرقام غير مسبوقة على صعيد جلسات العلاج والتأهيل.

طالب "المالية" بتأمين أراضٍ مناسبة للهيئة في المدن والمحافظات
الشورى: توصيات بإحداث وظائف متوسطة وعليا لأعضاء التحقيق والادعاء تعالج الترقيات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1013277

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
أوصت لجنة الشؤون الاسلامية والقضائية بمجلس الشورى بإحداث وظائف متوسطة وعليا لأعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام لمعالجة تأخر الترقيات، كما طالبت وزارة المالية باتخاذ مايلزم لتأمين ماتحتاجه الهيئة من أراض في المدن والمحافظات التي ليس لدى الهيئة أراضٍ مناسبة فيها، ودعت اللجنة الهيئة إلى توثيق مهارات الأعضاء في التحقيق والادعاء للإفادة منها في التأهيل والتدريب.

جاء ذلك في ثلاث توصيات يناقشها الشورى الاثنين المقبل للجنة القضائية الشوريَّة على التقرير السنوي الأخير لهيئة التحقيق والادعاء العام، حيث قامت اللجنة بدراسة الصعوبات والمعوقات التي تضمنها التقرير وتمثلت في قلة الوظائف المتوسطة، وهو ما يستلزم إعادة توزيع الوظائف في الهيئة بأسلوب يتناسب مع طبيعة أعمال الهيئة وحجم المسؤوليات المنوطة بها، ويتماشى مع الأجهزة المماثلة بحيث يتم زيادة عدد المتوسطة والعليا للأعضاء بالاستحداث او التحوير بما لا يخل بأداء الهيئة لأعمالها.

وفيما تشكو الهيئة حسب تقرير العام المالي 341435 قلة المزايا لأعضائها وتطلبها وضع مزايا في الرواتب والبدلات والمكافآت لتكون حافزاً لأداء أعمالهم بالشكل المطلوب، أكدت لجنة الشورى القضائية اهتمام المجلس بهذا المعوق وسبق معالجته في قرار صدر عنه في شهر شعبان الماضي بالموافقة على تعديل نظام هيئة التحقيق والادعاء العام بما يحقق طلب الهيئة بوضع مزايا لأعضائها في الرواتب والبدلات.

من ناحية أخرى يناقش المجلس الاثنين المقبل مقترح الدكتور مفلح الرشيدي بإضافة مادة لنظام الحراسة الأمنية الخاصة تهدف إلى إعطاء الفرصة لشركات القطاع الخاص التي تعنى بالحراسات الأمنية بتقديم خدماتها الأمنية لمنازل المواطنين والمقيمين والقطاعات المستفيدة من هذه الخدمة أيَّاً كان نوعها باستخدام الوسائل والأجهزة الأمنية والرقمية المختلفة في كل الأماكن ونواحي الحياة وفق شبكة يتم ربطها مباشرةً بمركز الطوارئ بوزارة الداخلية لاستخدام معلوماتها الرقمية لرصد وإثبات وأدوات الوقائع والحوادث بكل أنواعها عند الضرورة للاستدلال وسرعة الضبط لمرتكبي الجرائم باعتبارها أدلة وإثبات يعتمد عليها عند الحاجة في مهام متابعة عناصر الإجرام وتهريب المخدرات والإرهاب وكذلك دلائل وإثبات الفصل بالقضايا والنزاعات للحوادث المختلفة من سرقات واختطاف وإتاحة الفرص للقطاع الخاص بالمشاركة على أن يكون تحت إشراف ورقابة الأجهزة الحكومية المختصة.

ويناقش الشورى في جلسة الثلاثاء تقرير اللجنة الأمنية بشأن مشروع "نظام التحري المدني الخاص"، المقترح من الدكتور سامي زيدان، كما يستمع لوجهة نظر اللجنة الخاصة التي درست نظام حماية اللغة العربية في المملكة، المقدم من الدكتور سعود السبيعي.

المحكمة أكدت أن هذا القرار غير قابل للاستئناف

قضاء التنفيذ ينتصر لامرأة إثيوبية بسجن زوجها السابق رفض تنفيذ حكم النفقة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
http://www.alriyadh.com/1013310

الرياض - أسامة الجمعان

انتصر قضاء التنفيذ لامرأة اجنبية (اثيوبية) بسجن زوجها السابق (اثيوبي) لرفضه تنفيذ حكم القضاء بدفع النفقة لابنه.

وفي التفاصيل اصدر قضاء التنفيذ في محافظة جدة أمراً بسجن أب اجنبي من الجنسية الاثيوبية امتنع عن تنفيذ حكم النفقة الصادر لابنه والزمته بدفع نفقة مستقبلية قدرها 300 ريال شهرياً تسلم لطالب التنفيذ.

أتى هذا القرار بعد تقدم المدعي لقضاء التنفيذ وتأكيده عدم قيام المدعى عليه بتسليم النفقة الصادرة بأمر من المحكمة.

واكد قضاء التنفيذ أن السجن يستمر على الأب ما لم ينفذ او يثبت إعساره ويعرض على التنفيذ كل 3 اشهر ومتى ما استعد للتنفيذ فإنه ينفذه فوراً وأن هذا القرار غير قابل للاستئناف.

ويأتي هذا القرار استناداً على نظام التنفيذ بمادته 46 والتي نصت على أنه اذا لم ينفذ المدين او لم يفصح تكفي للوفاء بالدين خلال 5 ايام من تاريخ إبلاغه بأمر التنفيذ لقاضي التنفيذ الأمر بحبس المدين وفقاً لاحكام النظام، كما استند على نص المادة 83 من النظام والتي اكدت على انه لقاضي التنفيذ اصدار بناء على احكام النظام حكماً بحبس المدين إذا ثبت امتناعه عن التنفيذ ويستمر الحبس حتى التنفيذ.

وكانت وزارة العدل توعدت بالسجن تصل لثلاثة أشهر للأب أو الأم المعطلين أو الرافضين لتنفيذ الأحكام الصادرة بالحضانة أو الولاية أو الزيارة، مبينة ان نظام التنفيذ أعطى قاضي التنفيذ أيضا سجن من هم في مقام الوالدين الممتنعين عن تنفيذ الأحكام القضائية إضافة إلى سجن من يقاوم التنفيذ أو تعطيله، وأكدت وزارة العدل انه خلال الأشهر الماضية تم تنفيذ العديد من الأحكام الأسرية بالقوة الجبرية بعد رفض الآباء تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. مبينة انه تم خلال الأربعة الأشهر الماضية تنفيذ 656 قضية زيارة أولاد بالقوة الجبرية.
وأوضحت وزارة العدل أن نظام التنفيذ حسم مشاكل الأحكام في القضايا الشخصية بخصوص تنفيذ أحكام حضانة الصغير والنفقة والزيارة والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مؤكدة أن نظام التنفيذ يراعي التدرج في التنفيذ في البدء في الإقناع والتوجيه وإبداء المناصحة ونقل الطفل إلى من صدر له الحكم بالحضانة بالطريقة المناسبة وهذه الطرق تسلك قبل إجبار المنفذ ضده على التنفيذ.
وحسب نظام التنفيذ فإن المادة الرابعة والسبعين تجيز لقاضي التنفيذ بوزارة العدل الاستعانة بالقوة المختصة (الشرطة) والدخول المنزل لتنفيذ الأحكام الصادرة بحضانة الصغير وحفظه وكذلك التفريق بين الزوجين، وجاء في المادة الخامسة والسبعين انه لا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبرا. وأعطت المادة السادسة والسبعون قاضي التنفيذ صلاحية تحديد تنفيذ حكم الصادر بزيارة الصغير في مكان مهيأ على ألا يكون في مراكز الشرط ونحوها.
الجدير بالذكر أن الأحكام كانت تعاني في السابق من تأخر تنفيذ الأحكام القضائية سواء الأسرية وغيرها مما تسبب في تعطل الكثير من المصالح الأسرية. وبتطبيق وزارة العدل الحازم لنظام التنفيذ حسم مشكلة التأخير في تنفيذ الأحكام.

حملة بتخصصي الطائف للتعريف بحقوق المرضى

المصدر: جريدة المدينة الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
اضغط هنا

علي عائض - الطائف
دشن مساعد مدير برنامج مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي الدكتور هشام القرشي فعاليات الحملة الوطنية التي أطلقتها وزارة الصحة تحت شعار «نهتم بكم» بحضور عدد من المسؤولين ورؤساء الأقسام ومنسوبي المستشفى والمراجعين.
وقال مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بالمستشفى نايف عمر السفياني: إن فريق الحملة المكون من منسوبي إدارة حقوق وعلاقات المرضى بالمستشفى قام بزيارة للمرضى المنومين وفي أقسام الطوارئ والعيادات وتم توزيع الورود والبرشورات والكتيبات التعريفية بحقوق وعلاقات المرضى.
أشار السفياني إلى أن الحملة تسعى للتعريف بالسياسات والإجراءات المتبعة والقوانين التي تلتزم بها المنشأة الصحية تجاه المرضى وذويهم والزوار من خلال توزيع 80 بوسترا و30 «استاندًا و3000 برشور وطباعة وتوزيع 500 كتيب.

رئيس "المحامين الأمريكيين": إجراءات العدالة وتقنياتها بالمملكة الأكثر تقدماً

وزير العدل: المحامي السعودي "مستقل" ويتمتع بحضور عالمي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
اضغط هنا

محمد البخيت – الرياض

قال رئيس نقابة المحامين الأمريكية السيد وليام هوبارد: إن إجراءات العدالة وتقنياتها في المملكة هي الأكثر تقدمًا في العالم، مشيدًا بوجود المحامي السعودي في المحافل الدولية مضيفًا: إن أكبر المكاتب العالمية في مجال المحاماة لديها وجود في المملكة، لما للمملكة من أهمية بالغة على الاقتصاد العالمي والتجاري، وكان وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى استقبل بمكتبه بالوزارة، رئيس نقابة المحامين الأمريكية، والوفد المرافق له.. وفي بداية اللقاء رحب وزير العدل بوفد المحامين الأمريكي، منوهًا بأهمية التعاون في شؤون إجراءات ونظم وتقنيات العدالة بين البلدين، وقدم عرضًا عن معالم النظام القضائي بالمملكة ومحاور مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء ومنجزاته.

واستعرض الوزير أهم وأبرز معالم نظام المحاماة في المملكة والدور الذي يقوم به المحامي السعودي باعتباره الشريك الأهم للقضاء في تحقيق العدالة، مؤكدًا على استقلال المحاماة في المملكة وعدم التدخل في عملها المهني، وأن دور وزارة العدل يقتصر على الإشراف العام على حسن سير مهنة المحاماة وفق نظامها مع دعمها وتسهيل مهماتها.

وأشار إلى أن هناك لجنة وطنية للمحامين السعوديين تُمَهد مستقبلًا لصدور نظام هيئة المحامين، التي يؤمل أن تضفي على المهنة المزيد من الدعم والتعزيز، مبينًا أن المحامي السعودي أصبح يتمتع بعالمية الحضور والتأثير وله شراكات دولية مع العديد من مؤسسات ودور المحاماة.

من جانبه أشاد رئيس نقابة المحامين الأمريكية السيد وليام هوبارد بالنقلة الكبيرة، التي شهدها القضاء في المملكة، وقال: إن ما شاهدناه في زيارتنا للمملكة من تطور في إجراءات ونظم وتقنيات العدالة له مردود على تكامل العملية القضائية وتسهيل عملية التقاضي.

وأضاف: شدتني الرغبة بزيارة المملكة بعد زيارة وزير العدل الدكتور محمد العيسى لواشنطن العام الماضي والرغبة القوية، التي أبداها لمعرفة كل ما يتعلق بالإصلاحات، التي من الممكن أن تتم في المجال العدلي، ورغبة معاليه الشديدة في فتح حوار مع الاتحاد الدولي للمحامين والدوائر الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية.. مضيفًا: إن هذه الزيارة بداية التعاون بين الطرفين، حيث قدم معاليه مشكورًا دعوة لنا لزيارة المملكة للاطلاع على التطورات، التي يشهدها العمل العدلي في المملكة.

وأشار إلى رغبة الوفد بالاستفادة من تجربة وزارة العدل بالمملكة في دعم الإجراءات القضائية بالولايات المتحدة الأمريكية بالمزيد من التجارب الجديدة والمفيدة.

وأكد السيد وليام هوبارد على أهمية ما لقيه من تواجد المحامي السعودي في المحافل الدولية، مضيفًا: إن أكبر المكاتب العالمية في مجال المحاماة لديها وجود في المملكة، لما للمملكة من أهمية بالغة على الاقتصاد العالمي والتجاري ونتوقع زيادة هذا الوجود في السنوات المقبلة، وما إنشاء مركز للتحكيم في المملكة إلا مثال على التطور الحاصل في النظام العدلي في المملكة، ونحن نرى أن الرياض متوجهة لتكون مركزًا دوليًا للقانون في المستقبل القريب.

وبين أن من أهم أسباب تعايش المجتمع سيادة القانون، ونحن نسعى في الاتحاد إلى تفعيل وتطبيق مبدأ سيادة القانون والشفافية والحرص على نزاهة القضاء وتعزيز ثقة المجتمع بالأنظمة والقوانين القضائية من أجل الحصول على حرية ثابتة.

نوهت بثقة القيادة في قدراتهن.. نوف التميمي لـ «عكاظ»

صوت المرأة سيكون مؤثراً في انتخاب المجالس البلدية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150115/Con20150115747261.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)

أكدت عضو اللجنة الرئيسة للانتخابات البلدية وكيلة عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة سلمان بن عبدالعزيز الدكتور نوف بنت ناصر التميمي أن المشاركة النسائية في الانتخابات البلدية تؤكد الدعم اللامحدود الذي تحظى به المرأة السعودية من القيادة الرشيدة والحرص الدائم على توسيع دائرة مشاركتها في تنمية وبناء الوطن.

وقالت التميمي في إجابتها على أسئلة «عكاظ» عقب اختيارها ضمن 3 قيادات نسائية، في عضوية اللجنة العامة لانتخابات أعضاء المجالس البلدية: إن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية لن تكون هامشية، بل سيكون صوتها مؤثرا وفاعلا في العملية الانتخابية.

داعية النساء للحرص على اختيار الأكفأ والأقدر على خدمة الوطن.

وفيما يلي تفاصيل الحديث الذي تطرق لجملة من الموضوعات:

فخر واعتزاز

• ماذا يمثل لك اختيارك ضمن أول ثلاث سيدات في اللجنة الرئيسة للانتخابات البلدية؟

** لا شك أن هذا الاختيار يمثل لي تكليفا وتشريفا، وهو امتداد للدعم اللامحدود الذي تجده المرأه السعودية من القيادة الرشيدة، بأن تتاح لها الفرصة للمشاركة الفاعلة في برامج التنمية والبناء على جميع المستويات، ولا شك أن اختياري ضمن أول ثلاث سيدات في تاريخ المملكة لعضوية اللجنة الرئيسة للانتخابات البلدية، يحملني مسؤولية أكبر، مسؤولية تمتزج بمشاعر الفخر والاعتزاز بما تحظى به المرأة في بلادنا.

المشاركة في التنمية

• وكيف تنظرين لدخول المرأة ومشاركتها في الانتخابات البلدية؟

** المرأة جزء من المجتمع، وهي تسعى دائما لتطويره سواء كان ذلك على مستوى المجتمع المحلي في المدن والمحافظات، أو على مستوى المجتمع السعودي قاطبة، وهي تحمل من الفكر والقدرات ما يؤهلها لأن تشارك بفعالية في البناء والتنمية، وصناعة القرارات، والمرأة السعودية تشارك في هذه المهمة إلى جانب الرجل وتعضده في الإنتاجية والبناء.

تجارب مشرقة

• وما هو المأمول الذي يمكن أن تضيفه المرأة في العملية الانتخابية وتطوير الخدمات البلدية؟

** للمرأة تجارب مشرقة في تقديم مشاركات إيجابية في كافة الميادين التي تسهم في تنمية الوطن وبنائه، وهي تستشعر مسؤوليتها تجاه وطنها ومجتمعها، فالمرأة السعودية أثبتت نجاحها وجدارتها في كثير من الأصعدة لإحساسها بأن كل ما تقدمه يمثل قيمة مضافة في مسيرة البناء والنماء، وأعتقد أن الانتخابات البلدية هي إحدى أهم الفرص التي ستتاح للنساء للمشاركة في عملية صناعة القرار واختيار الكفاءات التي ستسهم في نهضة الوطن.

صوت مؤثر

• وما حجم المشاركة المتوقعة للمرأة في العملية الانتخابية؟ وما هي رسالتك للمواطنات للمشاركة فيها؟

** أنا أؤمن بقدرات المرأة السعودية، وأؤمن بفكرها وحرصها على المشاركة الإيجابية في كل مجال، ولذا فإنني على يقين بأن المشاركة ستكون بإذن الله إيجابية وسيكون لصوت المرأة أثرا بالغا في عملية اختيار المرشحين وستنمو هذه المشاركة في كل مرحلة من مراحل الانتخابات، ومن المهم جدا أن تكون المرأة واعية بمعطيات المرحلة وتقدم المصلحة

العليا للوطن فوق كل اعتبار، وأن تراعي اختيار وترشيح الأفضل، وأن تكون معاييرها في الترشيح موضوعية، وأن تتأكد كل سيدة من أن صوتها سيقدم لمن سيخدم الوطن بإخلاص وكفاءة

أدوار تكاملية

• مع مشاركة المرأة الرجل في معظم مؤسسات الدولة وتقلدها العديد من المناصب القيادية، ما هو طموح المرأة للمناصب القيادية؟

** المجتمع السعودي والدولة السعودية كافة أشبه بالأسرة الواحدة، فهناك أدوار تناط بكل فرد من أفرادها، فللرجل أدوار وللمرأة أدوار أخرى، وهي أدوار تكاملية تتجه لتحقيق أهداف مشتركة، وقيادتنا الرشيدة أعطت المرأة الثقة والمسؤولية في تحمل كثير من المهام وتقلد العديد من المناصب القيادية العليا وحققت النجاح في ذلك، والمرأة أينما كانت سواء في البيت أو في المدرسة أو في المستشفى أو في وظيفتها الحكومية أو في مجلس الشورى أو في مؤسستها الخاصة تساهم في عملية البناء، وأعتقد أن المرأة السعودية قادرة على المشاركة في كل ما يتوافق مع هويتنا الدينية والثقافية والاجتماعية، وقد أثبتت نجاحها في عدد كبير من المناصب القيادية.

شركة أهلية تنهي خدمات موظفين طالبوا بحقوقهم الوظيفية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150115/Con20150115747276.htm

محمد طالبي (أبها)

فوجئ موظفون تابعون لشركة تصنيع وبيع أحد أهم منتجات الطاقة والبترول بمنطقة عسير صباح أمس، بقرار إداري يقضي بإيقافهم عن العمل. وأوضح لـ(عكاظ) الموظفون المستبعدون، أنهم استفسروا عن سبب الإيقاف عن العمل، إلا أن نائب الرئيس للشؤون التنفيذية في الشركة رد عليهم بالقول: «لأنكم تقدمتم بشكوى لمكتب العمل»، ما أثار استياءهم، خاصة أن لائحة الوزارة تتيح لهم التظلم من أي قرارات تصدرها الشركة ويرون أنها قد تضرهم (على حد قولهم). وقال المواطن علي ناصر سالم آل شيبان - أحد الموظفين الذين طالهم القرار - إن الشركة بعثت عبر بريدهم الإلكتروني الشخصي قبل صدور القرار رسالة مفادها «في حال تقدم أحد بشكوى لمكتب العمل، سوف يتعرض للفصل». (تحتفظ «عكاظ» بالرسالة الإلكترونية). من جهته، ناشد الموظف سعيد سعد مبارك الشهراني، وزير العمل والجهات المعنية لإنصافهم وإعادتهم إلى عملهم لحين الفصل في الشكوى وفق لوائح الوزارة. (عكاظ) حاولت الاتصال على مسؤول الشركة لمعرفة ملابسات القضية وأثناء رده على المكالمة الهاتفية بادر بإنهاء المكالمة وإغلاق جواله، في حين أفاد مدير مكتب العمل بأبها حسين المري، أن إدارته تلقت شكوى الموظفين الموقوفين عن العمل، وتم التواصل مع مسؤول الشركة وتم تحديد جلسة للطرفين الأسبوع المقبل لسماع أقوال الطرفين قبل البت في القضية.

مرضى نفسيون ينتظرون رعاية الجهات المعنية

هائمون في الشوارع بعد تخلي الأهل والأحباب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150115/Con20150115747379.htm

عبدالله الفقيه (القنفذة)
ينتشرون في مقاهي وشوارع وتقاطعات القنفذة، بجوار إشارات المرور، ليس لديهم مصدر رزق، ولا جهة ترعاهم ولا أهل يملكون قلوبا رحيمة تحتويهم، رفضهم المجتمع وتخلى عنهم الأهل والأصدقاء واستقبلتهم الشوارع ومحطات الوقود في انتظار من يرعاهم ويمد يد العون لهم.
«عكاظ» حاورت عددا من المختصين حول المريض النفسي، إذ يقول محمد صالح الزبيدي رئيس قسم الإرشاد الطلابي بتعليم القنفذة إن المريض النفسي سواء كان مرضه نتيجة مشاكل نفسية أو إدمان مخدرات أو غيرها من الأسباب يعادي من يتهمه بالمرض أو يعرض عليه المساعدة ولو كان من أقاربه، ومن هؤلاء المرضى من تفاقم المرض عليه وانتهى إلى الهلوسة فيتخذ الكباري والمقاهي ومحطات البنزين والإشارات المرورية مسكنا لهه والبيوت الخربة ملجأ لهه، ويعتمدون على الناس في الأكل والملبس، ويجوبون الشوارع والأسواق وأكثر الحالات تذهب دهسا. والسؤال: لماذا يهمل هؤلاء المرضى وماهي الجهة الواجب عليها رعايتهم وكف خطرهم عن المجتمع.
اما عبدالله الشاردي أخصائي اجتماعي بمركز التنمية بالقوز فيقول إن المريض النفسي يحتاج العلاج باستمرار ولكنه لا يظهر تحسنا ملحوظا، فما يزيد على 25 % من المرضى النفسيين تتدهور حالتهم ويصبحون مرضى مزمنين برغم تناولهم العلاج، ويبقى كيف نتعامل معهم في المجتمع من جميع النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وهنا يأتي دور وزارة الشؤون الاجتماعية في مساعدة الأسر التي يعاني أحد أفرادها من مرض نفسي وربما يكون عبر الجمعيات الخيرية. وأحيانا المرضى النفسيون لا يقدرون على العمل ويصبحون عالة على المجتمع، ويجب أن نقول بأن هناك نقصا وعدم وعي في الأمراض النفسية من قبل المسؤولين والذين يعمل تحت إدارتهم مرضى نفسيون، ونأمل التعاون مع الأطباء المعالجين لمرضاهم لمافيه مصلحة المريض.
أما الدكتور إبراهيم الشيخي رئيس قسم الصحة النفسية بمستشفى القنفذة العام فيقول: إن المصابين بالاضطرابات النفسية يعانون في كل أنحاء العالم، وبعض الدول أولت اهتماما أكبر لهم وبعض الدول لا زالت تحتاج جهودا أكبر لاحتوائهم، وأثبتت الدراسات الحديثة أن 48 % من سكان العالم مصابون باضطرابات نفسية تجدهم يهيمون في الشوارع دون أي جهة ترعاهم، وهذا المرض ابتلاء من الله ولا يملك الإنسان مناعة تجاهه، والمجتمع يحتاج تثقيفا أكثر ووعيا وإدراكا لمعنى وواقع المريض النفسي. ويمكن احتواؤهم بإنشاء مستشفيات نفسية وإنشاء بيوت اجتماعية للمرضى الذين لا يملكون مساكن وكذلك التثقيف بخطر المخدرات والتي تلعب دورا مهما في انتشار الاضطرابات النفسية.
من جهته أوضح مدير الشؤون الصحية بالقنفذة الدكتور مصطفى جميل بلجون أن المديرية تطالب الوزارة بإنشاء مستشفى للصحة النفسية ولازلنا في انتظار الموافقة.

خلال شهرَيْ محرم وصفر الفائتَيْن بعد صدور أحكام قضائية حيالها "الحقوق المدنية" تعيد 11 مليوناً و300 ألف ريال لمواطنين بالطائف

المصدر: جريدة سبق الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
http://sabq.org/0Ovgde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
ساهمت شعبة الحقوق المدنية بشرطة الطائف في إعادة مبلغ 11 مليوناً و 300 ألف ريال لمواطنين خلال شهرَيْ محرم وصفر الفائتَيْن، بعد صدور أحكام حيالها من قضاة المحكمة، باعتبارها جهة تنفيذية لتلك الأحكام، وفق التنسيق المعمول به نظاماً.

وكانت فرق البحث والتحري التابعة لشعبة الحقوق المدنية بالطائف، بقيادة من مديرها العميد فارس بن عسكر الشيباني، ووفقاً لتوجيهات مدير شرطة منطقة مكة المكرمة اللواء عبدالعزيز الصولي، وبإشراف ومتابعة من مدير شرطة الطائف العميد محمد الوليدي الشهري، قد كثفت من جهودها حيال تحديد مواقع المطلوبين في تلك الحقوق، وفقاً للتعاون المسبق المبلغة به جميع الإدارات الحكومية التي ينتسب إليها هؤلاء المطلوبون في تلك الحقوق المالية، وتعاونهم المثمر في عملية إبلاغهم. فيما بلغت نسبة المطلوبين الذين أودعوا السجن لعدم استطاعتهم السداد 15 ٪.

وكانت شعبة الحقوق المدنية بشرطة الطائف قد فعّلت المادة 89، التي تنص على أنه من يعيق عملية التنفيذ يعاقَب بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات، والتي تم تمريرها بخطابات إلى الجهات الحكومية؛ الأمر الذي زاد من المرونة والتفاعل في عملية الإبلاغ عن الأشخاص المطلوبين في حقوق مالية، بالتعاون مع هيئة التحقيق والادعاء العام ضد من يعيقون عملية التنفيذ.

اليوم

أقسام نسائية بفروع "جوازات الشرقية" في المدن والمحافظات

البصمة شرط تجديد "إقامة المقيمات" أول ربيع الآخر

المصدر: جريدة اليوم الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4041178

خالد الجبلي - الدمام

تستكمل الجوازات خطتها في تسجيل الخصائص الحيوية "البصمات" لجميع المقيمين والمقيمات، نظراً لإدراجها كشرط لتجديد الإقامة للمقيمات اعتباراً من أول ربيع الآخر المقبل، وبذلك تربط كافة الخدمات التي تقدمها الجوازات للمقيمين والمقيمات بشرط وجود البصمة في النظام المركزي الآلي.

وأوضح الناطق الإعلامي لجوازات المنطقة الشرقية العقيد معلا العتيبي، أن جوازات المنطقة جهزت أقساماً نسائية في "الدمام والخبر ورأس تنورة والأحساء والخفجي وحفر الباطن "لتسجيل بصمات النساء المقيمات، وفي كافة فروعها من إدارات وشعب لتسجيل بصمات الرجال من المقيمين».

وأضاف أن البصمة تسجل لمرة واحدة فقط وتحفظ في النظام المركزي الآلي ضمن بيانات المقيمين، مشيراً إلى أن أغلب المقيمين حالياً لهم بصمة في النظام بعد تسجيل منافذ الدخول لبصمات القادمين للعمل ونقل بصماتهم آلياً لسجل إقاماتهم بعد إصدارها، فيما يجب على المقيمين في البلاد قبل تطبيق نظام البصمة، مراجعة الإدارات والشعب لتسجيل بصماتهم في سجلات إقامتهم، وهي تسجل لمرة واحدة فقط، ولا يتطلب المراجعة مرة أخرى لتسجيلها، وأهاب بجميع أصحاب العمل وأرباب الأسر من المقيمين بالتأكد من وجود البصمة في سجلاتهم وسجلات تابعيهم من المقيمين في النظام المركزي الآلي من خلال الدخول على حساباتهم في خدمة "أبشر"، والاطلاع على بياناتهم ومن ضمنها وجود بيانات البصمة من عدمه والمراجعة لتسجيل من بلغ 15 سنة وأكثر ولا توجد له بصمة.

المستهلك أولاً

المصدر: جريدة المدينة الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
اضغط هنا

مازن عبد الرزاق بليلة

حققت وزارة التجارة شعبية واحترامًا كبيرين، بسبب إتّباعها سياسة (المستهلك أولاً)، بدون أن تشير إلى ذلك صراحة، لكن كل أعمالها، وكل توجهاتها، وكل عقوباتها تشير إلى هذا الاتجاه، وأحياناً الأفعال أعلى صوتاً من الأقوال، كما يقولون، لكن في الآونة الأخيرة، دخلت التجارة في مغامرة جديدة، غير محسوبة.

يقولون: المحامون أكثر الناس حرصاً على عدم ركوب المغامرات، بينما رجال الأعمال الناجحين هو أكبر المغامرين، لأن التجارة تقوم على كشف المجهول، وإتباع الرؤية، والدفاع عن الأهداف مهما كانت مجنونة، لذلك بدأت التجارة في محاربة (التستر)، وهو أمر قديم جديد، ومعروف، ومعمول به، منذ عشرات السنين بالدول النامية، ومنهم المملكة، والسبب أن الأنظمة والتعليمات التجارية في الاستثمار لا تنطبق عليهم، فيتم الالتفاف عليها بوضع سعودي في الواجهة، يقبض (المعلوم)، ويدع الشريك المتستر عليه يقوم باللازم، وعندما تحدث أزمة، أو غش، أو اختلاس، يسقط السعودي في قبضة القانون، بينما يفر المتستر عليه بثروته للخارج.

هذه الصناعة المفتعلة، حاولت أن تضعها (ساجيا)، هيئة الاستثمار الوطنية في قالبها الصحيح، عندما فتحت باب الاستثمار للأجانب في محاولة لـ(شرعنة) التستر، أي جعله يعمل تحت غطاء شرعي، فأعطت تسهيلات للمستثمرين الأجانب، فاقت ما يحصل عليه السعودي، فثارت عليهم ثائرة المتسترين السابقين من المواطنين، الذين حرموا الأموال التي كانت تأتيهم لقمة سهلة، تحت غطاء التستر.

اليوم .. تضرب وزارة التجارة بيد من (حديد)، على حالات التستر المكتشفة، والمحقق فيها، وتضع لمحاربتها عقوبات ثلاثية: الأولى الغرامات العالية، التي تصل إلى ملايين الريالات، وفق النشاط، والدخل، وتضخم الحسابات البنكية، و الثانية التشهير بالاسم، في الصحف المحلية المقروءة، والثالثة وهي الأخطر الترحيل، فيفقد بذلك المتستر، والمتستر عليه، والمستور بينهما، كل المميزات السابقة، وينال ضربة لا تجعل له قائمة يستندون عليها للقيام ثانية.

#القيادة_نتائج_لا_أقوال

الحاجة أم الاختراع، واختراع التستر جاء من حاجة المواطن لزيادة دخله، في مهنة لا يتقن القيام بها، ولا يُحسن إدارتها، وأصبحت التجارة تُحاربهم، وتُشهِّر بهم، لأنهم تجاوزوا القوانين، وللجمع بين النقيضين، ولخدمة المستهلك، علينا وضع أنظمة وتسهيلات جديدة -تحت أعين (ساجيا)، الهيئة الوطنية للاستثمار- تسمح للمواطنين المتستِّرين العمل بضوابط مُيسَّرة لاستقطاب الكفاءات الأجنبية.

مكافحة الفساد.. قصة نجاح وطنية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4041035

عبدالوهاب الفايز

في يوم الأربعاء قبل الماضي وجدت الفرصة لزيارة الأخ العزيز الاستاذ محمد الشريف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) في مكتبه. هذه المرة تختلف عن أول زيارة قمت بها لمعاليه في الشهر الأول في مكتبه، قبل بضع سنوات. يومئذ كان المبنى شبه خالٍ، وعدد الموظفين قليلا، وكان أبو هشام غارقا في بدايات المهمة الصعبة، وهي تحديات تأسيس جهاز جديد يُعوّل عليه ولي الأمر الكثير ليقوم بمهامه، وينتظر منه الناس ما يستجيب لتطلعاتهم، ويواجه حداثة التجربة المفتوحة لكل الاحتمالات والتصورات.. ومن يوضع بمثل هذه المواقع، يستحق المؤازرة والدعم والدعاء، وحتى الشفقة.
عندما زرته هذه المرة وجدت جهازا يضج بالحيوية والحركة، والمبنى الكبير لم يعد كافيا للمئات من الكفاءات الوطنية الذين استقطبتهم (نزاهة)، ولديها العديد من البرامج والمشاريع، ولاحظت أن التجربة تأخذ منحى إيجابيا تصاعديا في التعلم، ووجدت الأخ العزيز الرئيس محاطا بمتخصصين وبقياديين يتمتعون بمزايا العلم والتواضع والسمعة العطرة وعمق التجربة يقف في مقدمتهم نائباه وهما الدكتور عبدالله العبد القادر، والأستاذ أسامة الربيعة.
الهيئة لديها العديد من الخطط والمشاريع التي تعمق دورها الوطني، وتكشف عن توجهها السليم لتكريس قيم النزاهة، وتعزيز الآليات التي تساعد على ترسيخها، ومن ذلك تفعيل قرار مجلس الوزراء الصادر في العام 1428هـ الذي وافق على اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة.
تستهدف اللائحة في أحكامها حماية الأموال والممتلكات العامة، والحد من وقوع الغش والأخطاء واكتشافها فور وقوعها، وضمان دقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية واكتمالها، وضمان فاعلية العمليات المالية والإدارية وكفايتها بما يؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق التقيد بالأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الملزمة للجهة؛ لتحقيق أهدافها بكفاية وبطريقة منتظمة، وكذلك سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وفاعليتها.
هذا الموضوع يستحوذ على جانب من اهتمام الهيئة، وترى أن المضي في تطبيق اللائحة والتزام الأجهزة الحكومية بها سوف يحدث نقلة نوعية في أداء الجهاز الحكومي، ومن تجربة السنوات الماضية يرى رئيس الهيئة أن الكثير من المسؤولين الحكوميين جادون وحريصون على النزاهة والعدالة في عملهم، ولكن تنقصهم الآليات والكفاءات البشرية التي تساعدهم، ومن هذه الآليات الضرورية المراجعة الداخلية.
وبالعودة إلى اللائحة التي أقرها مجلس الوزراء، بموادها الثماني والعشرين، تجد الأمور الأساسية المتعارف عليها في أدبيات المراجعة، بالذات رفع كفاءة الإدارة، فتفعيل المراجعة الداخلية والإيمان بها من قائد الجهاز الإداري، وتحري الأمانة والقوة العلمية في اختيار الكفاءات العاملة فيها، كل ذلك يأتي في صالح القائد الإداري، وفي صالح عمله، وفي صالح بلادنا وسلامة جبهتها الداخلية.
ومن الجوانب الهامة والضرورية لرفع مستوى النزاهة في عمل القطاع العام ضرورة رفع مستوى اداء الخدمات الالكترونية الحكومية. وعندما سألت الأستاذ محمد الشريف عن هذا الجانب وجدته أكثر حماسا وحرصا على المضي بهذا المشروع الحكومي، لأن فوائده العديدة ملموسة وتعطي نتائج إيجابية لإيمان الهيئة بانه كلما زادت نسبة التعامل الالكتروني، ضاق الخناق على ممارسة الفساد.
كذلك فإن الاستاذ محمد يجد أن مبادرة الأجهزة الحكومية، مثل الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة الحكومية، تؤكد أن المؤسسات الحكومية تبذل جهودا إيجابية ناجحة لتطوير أدائها وتستحق الثناء، بعكس ما يحاول الإعلام تصويره وتقديمه للناس حول سلبية الأجهزة الحكومية وعدم فاعليتها، وعدم رغبتها في التطوير والإصلاح. هو محق في ذلك، فإذا كنا في السابق نلوم أجهزة الإعلام الدولي التي تكرس صورة نمطية سلبية عنا، ماذا نقول الآن عن الإعلام الممول بـ(فلوسنا). أخشى أن أقول: (حلل الله الاعلام الدولي مقارنة بهؤلاء المراهقين الجدد!).
رغم أن التجربة في بداياتها، إلا أن (نزاهة) تتجه إلى تشجيع دور مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص مثل مؤسسة سعفة القدوة الحسنة التي انطلقت منذ سنوات كمؤسسة مجتمع مدني تهتم بتعزيز النزاهة والشفافية. ولمست أن الأستاذ الشريف على قناعة تامة بدور هذه المؤسسات وأهميتها لدعم تجربة الدولة. كذلك لدى الهيئة خطة طموحة لتنمية مواردها البشرية عبر التأهيل والتدريب وإقامة الندوات وورش العمل.
كما تتطلع الى إنشاء مركز أبحاث متقدم يؤصل التجربة ويدعمها معرفيا على المدى البعيد، وأيضا تستعد الهيئة لإقامة المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في الرياض، والذي يستهدف استعراض التجارب العالمية في طرق ومكافحة الفساد فنيا وإداريا والاستفادة منها.
وبما أن محاربة الفساد هي بالدرجة الأولى نزعة أخلاقية وإنسانية، يرى رئيس الهيئة ضرورة إقامة الندوات وورش العمل التي تستهدف إحياء الوازع الديني والأخلاقي لدى الناس، ويعمل مع هيئة كبار العلماء، وهيئة الإفتاء على إيضاح

موقف الشريعة من الممارسات الشائعة لدى الموظفين والتي قد لا يدركون تكييفها الفقهي، ويعطي مثالا على ذلك من تقارير المرضى المزيفة، وضرورة محاصرة هذه الظاهرة نظاميا، كما يرى أهمية إيضاح الموقف الديني من هذا الجانب، وبالفعل جاءت الفتوى الدينية التي تحرم اللجوء إلى التقارير الطبية المزيفة لتبرير الغياب عن العمل.
الأمر المهم الذي يؤكده الأستاذ الشريف في أكثر من مناسبة، هو الدعم الذي تجده الهيئة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله، يحفظه الله، فالهيئة لديها الاستقلال التام، ولا تخضع لرقابة أي جهاز في الدولة، وهذا يعطيها الفرصة لكي تبني كوادرها وآليات عملها لتكون ضمن المؤسسات الراعية لاستقرارنا الوطني.

كاريكاتير

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م

http://www.alyaum.com/article/4041119

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 ربيع أول 1436هـ - 15 يناير 2015م

http://www.alriyadh.com/1013337